العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران

كمال إينات*

ملخص: تناولت هذه الدراسة بعد تسليط الضوء على أهمية التعاون الاقتصادي التركي- الإيراني بالنسبة للبلدين- العوامل التي تعرقل هذا التعاون بشكل مفصل، ثمّ حللّ البحث النقطة التي توصلت إليها العلاقات الاقتصادية بين البلدين رغم وجود هذه العراقيل، في ضوء معطيات محددة، وفي هذا الإطار توصل البحث إلى أن السياسة الخارجية التي تولي التعاون الاقتصادي الأولوية منذ عام 1980 تحققت في بعض الفترات فقط، وأن المشكلات السياسية، والتأثيرات السلبية من بعض القوى العظمى كالولايات المتحدة- أعاقت في كثير من الأحيان تشكّل العلاقات الاقتصادية التركية- الإيرانية على أرضية المصالح الاقتصادية المتبادلة، وأورد البحث أمثلة على ذلك، كما تناول البحث دراسة أسباب اختلاف المستوى التجاري بين تركيا وإيران بحسب مراحله المختلفة، وذلك من خلال دراسة تطور هذه العلاقات بين البلدين.

* جامعة سكاريا، تركيا.

Turkish-Iranian Economic Relations

KEMAL İNAT*

ABSTRACT: Inadequacy of the Turkish-Iranian economic relations from the required level despite significant steps taken in the 2000's indicates there are a number of impediments hindering the cooperation. After the analysis of what Turkey-Iran economic cooperation means for both countries, in this article the impediments hindering this cooperation are scrutinized followed by the analysis through tangible data about developmental state of the economic relations.

In this context, it is concluded that the foreign policy approach that champions economic co-operation exists only in some certain periods. Moreover, political issues experienced and negative impact reflected from global actors like U.S. impeded Turkey-Iran economic cooperation. Finally, the periodic variations are analyzed based on the development of commerce between Turkey and Iran.

* Sakarya University, Turkey.

رؤية تركية
2016 - (5/2)
169 - 139

مدخل

رغم وجود بعض التباينات الدورية، فقد شوهد أن المشكلات السياسية بين أنقرة وطهران تلقي بظلالها على التعاون الاقتصادي فيما بينهما. ولهذا السبب لم تصل العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى المستوى المطلوب أبدًا، ولم يكن هناك تعاون اقتصادي مشترك يدعم تحقيق طموحات البلدين في أن يكونا قوة إقليمية، ثم عالمية.

كما يظهر أنه بينما تحاول تركيا وإيران اللتان لهما جذور تاريخية وإرث إمبراطوريات كبرى- أن تكونا أكثر فاعلية في تشكّل السياسة الدولية، فإنهما لا تستطيعان إقامة تعاون بينهما في يومنا هذا حيال إيجاد حلول لمشكلات الشرق الأوسط الذي ينتميان إليه. وإن عدم تحرك أنقرة وطهران بشكل مشترك لإيجاد حلول لمشكلات الشرق الأوسط قبل أن تودي هذه المشكلات بالمنطقة إلى كارثة أكبر- يؤدي إلى تقليص فاعليتهما لا على المستوى الدولي فحسب؛ بل في الشرق الأوسط أيضًا.

العوائق التي تعترض التعاون الاقتصادي

المشكلات السياسية

تُعَدّ المشكلات السياسية وما تؤدي إليه من أزمة في الثقة السبب الأساسي في كون العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران دون المستوى المطلوب بكثير. وتظهر بين تركيا وإيران أزمات كثيرة؛ لكونهما دولتين تمتلكان قدرات قيادية في الشرق الأوسط، ولتنافسهما في هذا الإطار.

ويمكن ذكر المشكلات الأساسية التي حصلت بين البلدين في الآونة الأخيرة، مثل سياسات طهران في تصدير الأنظمة في ثمانينيات القرن الماضي عقب قيام الثورة فيها سنة 1979، واتهامات تركيا لإيران حتى التسعينيات بدعم منظمة (بي كا كا) الإرهابية، وبالوقوف خلف بعض عمليات الاغتيال التي حصلت في تركيا خلال أعوام التسعينيات، وأيضًا اتهام تركيا إيران في عام 2010 باتباع نهج السياسة التوسعية في كلّ من سوريا والعراق واليمن، وفي المقابل اتهام إيران تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا والعراق، وانتقادها لإنشاء منظومة رادار الدرع الصاروخي التابعة لحلف شمال الأطلسي "ناتو" في منطقة "كوراجيك" بولاية "ملاطيا" التركية.

وأما النقطة التي ينبغي التركيز عليها فيما يتعلق بتأثير المشكلات السياسية، والأمنية على وجه الخصوص في العلاقات الاقتصادية بين البلدين- فهي أنه رغم كون هذا التأثير سلبيًّا إلا أن هذه السلبية لا تكون بنفس المستوى في كل الفترات.

تختلف الخطوات حول إيجاد الحلول للمشكلات السياسية، وبخاصة الجهود التي تبذل للحيلولة دون تأثير هذه المشكلات في العلاقات الاقتصادية، بحسب النهج السياسيي والرؤى الاقتصادية لكل من السلطة الحاكمة في البلدين.

وفي هذا الإطار يمكن تقسيم العلاقات التركية الإيرانية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة إلى ثلاث مراحل.

في الفترة التي كان فيها "تورغوت أوزال" رئيس وزراء تركيا كانت هناك حرب عنيفة وطويلة الأمد بين إيران والعراق، وكان النهج الذي اتبعه أوزال تجاه إيران في هذه الفترة يندرج ضمن إطار تطوير العلاقات الاقتصادية.

وهدفَ تورغوت أوزال إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران لأنه كان يؤمن أن تقليل ارتباط تركيا بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يكون من خلال تنويع سياسات بلاده الخارجية، وتطوير العلاقات التجارية بدءًا من دول الجوار.

وفي هذا الإطار، فقد أُسِّس في عام 1985 "ECO" التي تهدف لإحياء منظمة التعاون الإقليمي والتنمية (RegionalCooperationand Development-RCD) بين كل من تركيا، وإيران وباكستان، التي أُنشِئت سنة 1964 ضمن نطاق حلف بغداد، واستمرت حتى عام 1979.

وتوجّهُ أوزال لتعاون من هذا النوع مع طهران في وقت كانت فيه علاقات الأخيرة سيئة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ودول الخليج العربي- دليل على الأهمية التي كان يوليها للتعاون الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية بلاده اقتصاديًّا.

ومن أبرز الأمثلة على عدم قيام الحكومات الائتلافية في أعوام التسعينيات بإدامة نهج أوزال في السياسة الخارجية والذي كان يعطي الأولوية للتعاون الاقتصادي- العلاقات مع إيران. حيث شوهد في هذه الفترة وبشكل واضح انعكاس التوتر في العلاقات بين البلدين بسبب الاتهامات المتبادلة فيما يخص دعم بي كا كا، ومنظمة مجاهدي خلق، وحول احتمال وجود صلة لإيران في الاغتيالات السياسية التي حصلت في تركيا، وكذلك انعكاس الاتهامات المتبادلة بين الطرفين فيما يتعلق بتصدير الأنظمة على المجال الاقتصادي.

إنّ العلاقات التركية- الإيرانية تشكّلت تحت رهانات وجهة نظر أيديولوجية مبنية على شعار مفاده أن "تركيا لن تتحول إلى إيران"، فاستغل اللاعبون السياسيون العلاقات مع إيران بشكل سلبي، من أجل إنهاك حزب الرفاه التركي في الداخل، الذي كان يُنظر إليه على أنه يهدّد النظام الداخلي القائم

فقد شهد حجم التبادل التجاري مع إيران تراجعاً إلى نسبة ما قبل الثمانينيات، وكان دومًا دون المليار دولار، باستثناء عام 1996، وعندما نتذكر الادعاءات التركية بأنها كانت ستؤدّي دورًا رياديًّا خلال أعوام التسعينيات تجاه الجمهوريات

التركية التي حصلت على استقلالها حديثًا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، نتساءل: كيف لتركيا أن تحقّق نموّاً اقتصاديًّا قويًّا، وتحقّق هذه المهمّة في حين أن حجم تبادلها التجاري مع جارة كبيرة لها كإيران دون المليار دولار؟!

إنّ العلاقات التركية- الإيرانية تشكّلت تحت رهانات وجهة نظر أيديولوجية مبنية على شعار مفاده أن "تركيا لن تتحول إلى إيران"، فاستغل اللاعبون السياسيون العلاقات مع إيران بشكل سلبي، من أجل إنهاك حزب الرفاه التركي في الداخل، الذي كان يُنظر إليه على أنه يهدّد النظام الداخلي القائم، من خلال الدمج بين الهوية "الإسلامية"[2] لحزب الرفاه، وبين الهوية "الإسلامية" الإيرانية.

حيث كانت إحدى الحجج السياسية الأساسية لانقلاب 28 شباط/ فبراير من عام 1997 والذي خُطِّط لإبعاد رئيس حزب الرفاه نجم الدين أربكان، الذي تولى لمدة قصيرة منصب رئاسة الوزراء في هذه الفترة- هي أن أربكان يرغب في تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران.

وقد قرأت الجهات السياسية توقيع أربكان اتفاقية الغاز الطبيعي مع إيران عام 1996 التي كان هدفها تأمين حاجة اقتصاد تركيا من الغاز الطبيعي وتقليل ارتباطها بروسيا، وكذلك تشكيل مجموعة الدول الثماني الإسلامية D8 بقيادة أنقرة وطهران- على أنه إشارة إلى "رغبة أربكان في جلب نظام شبيه بالنظام الموجود في إيران إلى تركيا"، وقوبلت هذه الخطوات بالرفض.

وكان إعلان البلدين لسفراء وقناصل في بعض المدن على أنهم أشخاص غير مرغوبين فيهم، أو استدعاؤهم إلى بلدانهم، مؤشرًا على مستوى تأثر العلاقات التركية الإيرانية بالتطورات السياسية الداخلية.

وعند حلول أعوام الألفية الثالثة تحرّك حزب العدالة والتنمية الحاكم عبر توسيع السياسة الخارجية التي انتهجها أوزال في الثمانينيات، والقائمة على أولوية التنمية الاقتصادية- من منطلق سياسي يؤمن بإمكانية إقامة تعاون اقتصادي مع دول الجوار.

بفضل التطورات الإيجابية التي شهدها المجال السياسي طُوِّرت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2008 حاجز 10 مليارات دولار، وإذا قارنا هذا الرقم بعام 1998 نجد أنه يقابل زيادة بنسبة 16 ضعفًا عما كانت عليه

وقد أمكن تجاهل النزاعات الأيديولوجية التي كانت من بين المشكلات المهمّة عام 1990، كما خرجت مسألة بي كا كا من كونها سببًا للتوتر بين أنقرة وطهران، إذ أصبح البلدان يتعاونان فيما يتعلق بمسألة بي كا كا وذراعه الإيراني "بيجاك".

واتخاذ تركيا موقفًا مقرّبًا من طهران في مسألتها النووية، بدلًا من تقرّبها من حليفتها الولايات المتحدة، وتصويتها ضد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات صارمة على إيران

لعدم قبوله اتفاقية طهران التي وُقِّعت عام 2010 بوساطة تركية برازيلية- دليل على النقطة الإيجابية التي توصل إليها البلدان.

وبفضل التطورات الإيجابية التي شهدها المجال السياسي طُوِّرت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2008 حاجز 10 مليارات دولار. وإذا قارنا هذا الرقم بعام 1998 نجد أنه يقابل زيادة بنسبة 16 ضعفًا عما كانت عليه.

إلا أن وقوف تركيا وإيران في أقطاب مختلفة عند بدء الثورات العربية، ولاسيّما ما يخص الشأن السوري، ودعم طهران لإدارة نوري المالكي في العراق الذي بدأ يزيد من اتباع سياسات إقصائية تجاه السنة من العرب والأكراد- أدّيا إلى تردّي العلاقات السياسية بين البلدين من جديد.

وقبلها مباشرة، دخلت العلاقات بين البلدين في منعطف سيّئ بسبب قيام تركيا بوضع رادار الدرع الصاروخي في "كوراجيك" بمدينة ملاطيا، في إطار سياساتها مع الـ"ناتو"، وعدّت إيران هذه الخطوة مبادرة تهدّد أمنها- وأصبح ذلك عاملًا يعرقل التعاون فيما بينهما حيال إيجاد حلول للمشكلات الناجمة عن الثورات العربية.

ثم إن تحميل أنقرة طهران مسؤولية وصول الاشتباكات في اليمن إلى درجة الحرب الأهلية، ودعمها للعمليات الجوية بقيادة المملكة السعودية، وتصريحات الرئيس التركي أردوغان الذي قال فيها: "إن إيران تحاول بسط سيطرتها على المنطقة. وقد بدأ هذا الوضع يسبّب الإزعاج لنا وللدول الخليجية. وليس من الممكن أبدًا تحمّل هذا الوضع"- تُظهر النقطة التي وصلت إليها العلاقات بين البلدين.

إلا أنه وبالرغم من الأزمات الكبيرة التي حصلت في الموضوعات السياسية، فقد استمر التعاون الاقتصادي بشكل مختلف عن أعوام التسعينيّات، وقد تُصُرِّف بحساسية حيال عرقلة تأثير الأزمات السياسية في العلاقات الاقتصادية.

وكانت الرسائل التي غلب عليها طابع الصداقة وحاول الطرفان إيصالها بشكل متبادل في لقاءاتهما التي جرت خلال زيارة أردوغان إلى إيران بعد أسبوع واحد من التصريحات التي ذكرناها سابقًا- مؤشرًا واهتمامًا مشتركًا من قبل الطرفين تجاه هكذا حساسية.

حتى إن إقامة آلية مجلس التعاون الإستراتيجي الرفيع (YDSK) التي استخدمتها تركيا عام 2010 وسيلة للتعاون المتقدم في مجال السياسة الخارجية مع إيران- تحقّقت في عام 2014، وهو العام الذي كانت العلاقات السياسية بين البلدين تشهد مشكلات مختلفة.

وإن عدم إقامة مجلس التعاون الإستراتيجي الرفيع بين البلدين خلال عامي 2009 و2010 حيث كانت العلاقات التركية الإيرانية حينها جيدة، وإقامتها بدلًا من ذلك في عام 2014 الذي اتسمت فيه العلاقات بالسوء بشكل جدي- يظهر لنا مساعي أنقرة وطهران

إن وجود أطراف في كلّ من تركيا وإيران تعارض ولأسباب مختلفة استمرار تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل إيجابي وأنشطتها المتعلقة في هذا السياق- يبقى عنصرًا يسهم في التأثير السلبي في علاقات أنقرة وطهران الاقتصادية.

إلى عرقلة طغيان الخلافات التي بينهما في الشأن السوري والعراقي على كامل العلاقات التي بينهما، وبخاصة الاقتصادية منها وتأثيرها فيها سلبًا.

إلا أنه وعلى الرغم من هذه المساعي فقد أثرت التوترات السياسية بين البلدين سلبًا في العلاقات الاقتصادية، وطرأ انخفاض متتال على حجم التبادل التجاري بينهما خلال أعوام 2013، و2014، و2015.

ولابد من الإشارة إلى أن انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2015 إلى 9.7 مليار دولار، بعد أن كان قد وصل في عام 2012 إلى 22 مليار دولار بفضل لقاءات قادة البلدين، وحديثهم عن هدف البلدين برفع هذا الرقم خلال فترة قصيرة إلى 30 مليار دولار- يُعدّ تراجعًا كبيرًا.

ومن المؤشرات على تسبب المشكلات في المجالين السياسي والأمني بين تركيا وإيران في إلحاق الضرر بجو العلاقات الاقتصادية بينهما- المشكلات التي تعرف بمصطلح الأزمة، مثل "أزمة أسعار الغاز الطبيعي"، و"أزمة الشاحنات" بين البلدين مؤخرًا.

إن هذه المشكلات التي من الممكن حلّها عبر النوايا الحسنة، وعرقلة تحولها إلى أزمة من خلال خطوات سهلة- نراها تتحول إلى عوامل تفسد العلاقات السياسية أكثر مما هي عليها، وذلك بسبب تعاظمها مع الجو السياسي المتوتر.

وأما نشر بعض وسائل الإعلام في كلا البلدين موضوعات حول "طموح الطرف الآخر في التمدد وسياساته العدائية"- فقد حول المسألة إلى دائرة فارغة من الصعب جدًّا الخروج منها.

إن وجود أطراف في كلّ من تركيا وإيران تعارض ولأسباب مختلفة استمرار تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل إيجابي وأنشطتها المتعلقة في هذا السياق- يبقى عنصرًا يسهم في التأثير السلبي في علاقات أنقرة وطهران الاقتصادية.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران

ومن العوامل الأخرى التي تعيق تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران وينبغي التطرق إليها سياسات الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى تجاه إيران والشرق الأوسط. فقد عجزت الولايات المتحدة التي تحولت عقب الثورة الإيرانية عام 1979 من أبرز حلفاء إيران في الشرق الأوسط إلى أحد ألدّ أعدائها في العالم- عن تحرير 52 من مواطنيها

الذيـن اختُطِفوا نتيجة تعرض سـفارتها في طهران لاقتحام في نوفمـبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، على مدى 444 يومًا.

بعـد هذه الحادثة التي تعدّ مـن أبرز الصدمات التي تلقتها الولايات المتحدة بعد تلك التي عاشـتها في فيتنام- كانت حكومات واشـنطن التي عملت على عزل إيران عن النظام الدولي، والقضـاء على النظام الإسـلامي في طهـران، وأطلقت عليها لقب "الشـيطان الأكبر"- كانت ترغب من حلفائها في الشرق الأوسط دعم سياساتها في هذا الصدد.

إلى جانب ذلك شوهد أن اللوبي اليهودي الذي يعدّ المدافع عن دولة إسرائيل في الولايات المتحـدة، التـي تنظر بدورها إلى النظام الإيراني على أنه أحـد أكبر أعدائها- أحد أهم الموجهين الأساسـيين لسياسات واشنطن العدائية تجاه إيران، وأنها تمارس الضغط على دول المنطقة للاسـتمرار في دعم الإدارة الأمريكية، ولسياستها في التضييق على طهران.

ومن العوامـل الأخرى التي تعيق تطور العلاقـات الاقتصادية بين تركيا وإيران وينبغي التطرق إليها سياسـات الولايـات المتحـدة وبعـض الـدول الغربيـة الأخرى تجاه إيران والشرق الأوسط.

وكانـت هنـاك آليـات ووسـائل مختلفـة لسياسـة الولايات المتحـدة المتعلقـة بالتضييـق عـلى إيـران. مـن بين هـذه الآليات قـرارات فـرض العقوبـات الصادرة مـن مجلس الأمـن والأمم المتحدة، لكن بدأ تأثير هذه القرارات في أنشـطة إيران النووية في الأعوام الـتالية لعام 2000.[3]

ولابد من التركيز بشـكل خاص على قرار العقوبات المتخذ عام 2010، الذي شـكل آلية عقوبـات مؤثـرة في هذا الشـأن. واضطرت تركيـا كباقي الـدول الأعضاء في الأمـم المتحدة، للامتثـال لقـرارات مجلـس الأمـن، إلا أنهـا كانـت في مقدمة الـدول التـي تأثرت سـلبًا بهذه القرارات، لكونها جارة لإيران، ولوجود علاقات كثيفة معها، وبخاصة في مجال الطاقة.

وكانـت واشـنطن تمـارس ضغوطًا عـلى دول من بينهـا تركيا، منـذ الثمانينيات مـن القرن الماضي، بهدف عزل إيران.

عند النظر إلى الثقل الكبير للولايات المتحدة آنذاك في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، يمكننا إدراك مدى صعوبة وقوف حكومة أوزال التي كانت ترى إيران شريكًا تجاريًّا مهمًّا لها، في وجه الضغوطات التي كانت تمارسها واشنطن ضد أنقرة.

إلا أنه وعلى الرغم من هذه الضغوطات، فقد خطا أوزال -الذي كان يرى أن السبيل نحو اسـتقلال تركيا بسياسـتها الداخلية والخارجية بشـكل أكبر هي الاقتصاد القوي والطريق إلى ذلك يكون عبر زيادة الصادرات- خطوات لتطوير التعاون الاقتصادي مع طهران، محاولًا في الوقت نفسـه عدم الضرر بعلاقات بلاده مع الولايات المتحدة. وكان تأسـيس منظمة التعاون الاقتصادي عام 1985 التي تطرقنا إليها سابقًا، إحدى هذه الخطوات.

خلال أعوام التسعينيّات زادت الإدارة الأمريكية من ضغوطاتها بشأن تضييق الخناق على إيـران. وكان قانـون العقوبات عـلى إيـران وليبيـا "Iran and Libya SanctionsAct" (ILSA) الصـادر عـام 1996 من الكونغرس الأمريكي، يحظر اسـتثمار أكثـر من 20 مليون دولار في قطـاع الطاقـة في إيران وليبيـا، وفرض عقوبات على الـشركات الأمريكية والأجنبية التي تنتهك هذا الحظر.

وهـذا القانـون وإن كان غـير ملزم من ناحيـة القوانين الدوليـة، إلا أنـه أدّى إلى قلق لدى الدول التي تخشى من توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، وبخاصة في المجال الاقتصادي.

في الوقت الذي كانت توقّع فيه الشركات الفرنسية، والإيطالية، والكندية، اتفاقيات الغاز الطبيعي والبترول مع إيران وبكميات كبيرة دون الخشـية من العقوبات الأمريكية، فإن توقيع رئيس الوزراء التركي آنذاك نجم الدين أربكان لاتفاقية شاملة في مجال الغاز الطبيعي مع إيران خلال زيارته إليها في العام نفسه– أصبح موضع انتقاد.

وقـد عارضت بعض الصحـف الغربية هذه الاتفاقية من خـلال ادعائها أن توقيع أربكان لهذه الاتفاقية يشكّل تحدّيًا لسياسة كلينتون تجاه إيران، ودليلًا على موقفه العدائي تجاه الـ"ناتو" والغرب، ودعمه لنظام الملالي في إيران.[4]

ورغـم أن الاتفاقية الأخيرة تنص على البـدء بنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا في عام 1999، إلا أن معارضـة الولايـات المتحدة للاتفاقيـة وإدراجها شركـة (BOTAŞ) التركية المسـؤولية عن إنشـاء خطوط أنابيب نقل الغاز إلى القائمة السـوداء- تسـببت في تأخير تاريخ البدء بضخ الغاز حتى عام 2001.

وإن ازديـاد العقوبـات المفروضة عـلى إيران التي كانت من بين الـدول الثلاث التي كانت تعدّها الولايات المتحدة ضمن محور "axisof evil"، وتطوير تركيا علاقاتها مع إيران بشكل سريع، كما كان الأمر بالنسبة للدول المجاورة الأخرى- تسببا في مواجهة شديدة بين واشنطن وأنقرة.

هـذه الفترة، التي باتـت تركيا تتبع فيها سياسـة خارجية مبنية على الثقـة المتزايدة بالنفس، بفضـل التنميـة الاقتصاديـة السريعة التـي حققتهـا، أصبحت تتخـذ موقفًا لا تبالي فيـه كثيرًا بإيحاءات واشنطن حول علاقتها مع إيران.

واسـتمرّت إدارة حـزب العدالـة والتنميـة التـي كانـت تـرى أن تطوير علاقـات بلادها الاقتصاديـة مـع جارتهـا إيران مـن الضروريات بالنسـبة لمصالـح الدولة- في تطويـر التعاون الاقتصادي مع إيران، وقالت إن المطالب الأمريكية بشأن عرقلة هذا التعاون غير عادلة.

وفي هـذا الإطـار، كانـت تُطـوَّرُ التجـارة مـع إيـران من جهـة، ومن جهـة أخـرى، تُوقَّع بروتوكـولات لإنتـاج الشركـة التركية للنفـط المسـاهمة (TPAO) للغاز الطبيعـي في إيران، وبيعها الطاقة الكهربائية التي تنتجها تركيا من الغاز الطبيعي المستورد.

أمـا في عام 2009، فقـد حاولت تركيا وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة وبعض الـدول الغربيـة المقربة منها- ضم إيران إلى قائمة الدول التي تؤمّن الغاز لخط أنابيب "نابوكو" الذي كان من المزمع إنشاؤه في تلك الفترة.

إلا أن هـذا الأمـر لم يتحقـق بسـبب معارضة إدارة واشـنطن الشـديدة التي اتخـذت قرارًا بتشديد سياسة التضييق التي كانت تنتهجها ضد إيران.

وأصبحـت الرغبـة بإقصـاء إيران عن مـشروع "نابوكـو"، وتأثير ذلـك في تعليق المشروع موضع نقاش فيما بعد.

وقـد أدّى تطويـر تركيـا علاقاتها مع إيران والـدول المجاورة الأخرى في الشرق الأوسـط بالتزامـن مـع تأزم علاقاتها مع إسرائيل اعتبارًا من عـام 2009- إلى تعرضها لاتهامات عديد من الأطراف في الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة- بـ"تغيير المحور".

ومـن بـين أهداف هـذه الاتهامات التي كانـت تلقى أيضًا دعـمًا من أطـراف داخلية- نيل دعم تركيا لسياسـة التضييق المشددة التي تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران من خلال إنهاء العلاقات القريبة التي أقامتها أنقرة مع طهران.

وخلال الأعوام القليلة الأخيرة زادت الإدارة الأمريكية التي كثفت من عقوباتها ضد إيران والتي باتت تأمل التوصل إلى نتيجة بهذا الشأن- ضغوطاتها في هذا الإطار على تركيا التي سبق أن واجهت مضايقات، من قبيل اتهامها بتغيير محورها، وكذلك باتخاذ خطوات جديدة ذات تأثيرات سلبية كبيرة في العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية.

ومع قبول قرار مجلس الأمن رقم 1929 بتاريخ 9 يونيو/ حزيران 2010، أُقِّرت القيود الكبيرة على تجارة إيران، وعلى قطاعها التمويلي، ومنع الاستثمار في مجال الصناعات النفطية والغاز الإيراني، إلى جانب أنشطتها وفعالياتها النووية وطاقتها العسكرية، وهو ما أدى إلى وضع دول مثل تركيا التي كانت تسعى إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع طهران- في مأزق.

وأظهرت تركيا التي تولت مع البرازيل مبادرة مهمّة إيجاد حل سلمي لأزمة إيران النووية قبل قرار مجلس الأمن رقم 1929 وتوقيعها اتفاقية طهران بتصويتها ضد القرار المذكور- عدم موافقتها على سياسة الضغوط التي تمارس ضد إيران.

إلا أن اضطرار تركيا كباقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للامتثال لقرارات مجلس الأمن أثر سلبًا في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران.

وعقب قرار مجلس الأمن هذا قررت الإدارة الأمريكية من طرف واحد فرض عقوبات أشد من ذي قبل على إيران، إذ حفّزت حلفاءها وعلى رأسهم الاتحاد الأوربي لاتخاذ قرارات مماثلة، وزادت من ممارسة ضغوطها على دول مثل تركيا التي لم تستجب لمثل هذه العقوبات.

وكان قرار "العقوبات الشاملة ضد إيران: المحاسبة، والتجريد من الممتلكات"- "Comprehensive Iran Sanctions Accountability and Divestment Act", (CISADA) الذي وقعه الرئيس الأمريكي في الأول من يوليو/ تموز من عام -2010 يهدد بفرض عقوبات على أنشطة المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة للدول الأخرى مع إيران، وكذلك الشركات التي تقيم معها فعاليات من هذا النوع.[5]

وعقب دخول هذا القرار حيز التنفيذ، كثّفت الولايات المتحدة ضغوطاتها على قطاع البنوك، وطالبت بإيقاف أنشطة "بنك ميلّات" الإيراني الذي كان ينشط في الأراضي التركية.6

وقد زعمت واشنطن أن بنك ميلّات الذي يعدّ من أكبر البنوك الإيرانية يسهم بشكل كبير في تمويل مساعي إيران في التسلّح، وفي أنشطتها النووية، وأدرجت هذا البنك في إطار قانون (CISADA) ضمن المؤسسات التمويلية التي ستشملها العقوبات.

وخلال زيارة رسمية لدافيد كوهن وكيل المستشار المسؤول عن استخبارات الإرهاب والتمويل في وزارة الخزانة الأمريكية إلى تركيا- عبّر عن وجوب عزل فروع بنك ميلّات الإيرانية في تركيا، وذكر أنه قد "ثبت دعمها للتسلح النووي"، وقال إن "أيّ علاقة مالية مع

إيران قد تصحب معها خطر استغلال هذه الدولة لتلك العلاقة في الأنشطة غير الشفافة، وإنه أوعز إلى الحكومة التركية أن تكون متيقظة في هذا الخصوص".[7]

وأفاد كوهن خلال تصريحات أدلى بها عقب زيارته إلى تركيا أن البنوك التركية قد تتعرض لعقوبات أمريكية في حال استمرارها بالعمل مع بنك ميلّات، وهدّد بأنها ستفقد حقها في إمكانية الوصول إلى الولايات المتحدة.[8]

وقد ثبت أن ضغوط الإدارة الأمريكية هذه أثرت سلبًا في القطاع الخاص في تركيا.

وبسبب تأثير هذه الدولة (الولايات المتحدة) القوي في أسواق المالية العالمية قطعت البنوك التركية علاقاتها مع بنك ميلّات؛ خشية تعرضها لعقوبات قد تفرضها واشنطن.[9]

إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية استمرت في مقاومة ضغوط الإدارة الأمريكية، ورفضت طلب إغلاق فروع البنك المذكور في تركيا.

وتظهر لنا التصريحات التي أدلى بها وزير الطاقة التركي تنار يلدز، خلال زيارته طهران في مارس/ آذار 2011 التي قال فيها: إن "الدول الغربية التي تضغط على إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وتنتظر من تركيا اتخاذ مواقف صارمة ضدها تحاول أن تتجاهل احتياجات تركيا إلى إيران في موضوع الطاقة، لكننا لن نسمح بذلك"- تظهر الموقف التركي في هذا الشأن بشكل واضح.

ولفت يلدز في التصريح ذاته النظر إلى أن الأولوية بالنسبة لتركيا هي احتياجاتها، وأنه رغم عملها بانسجام مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فإن القرارات الأحادية التي يتخذانها لن تُلزم تركيا قانونيًّا، وأنه يجب عليهما فيما يتعلق بتطبيق العقوبات على إيران، ألا ينتظرا المزيد من تركيا التي تسدّ قسمًا كبيرًا من حاجاتها من البترول والغاز الطبيعي من هذا البلد.[10]

من جهته أيضًا أوضح وزير الدولة ظافر تشاغليان، خلال اجتماع مع جمعية "مراسلو الدبلوماسية (DMD)" في فبراير/ شباط 2011 أن "قرار العقوبات على إيران الذي اتخذته الولايات المتحدة لا يلزم إلا إياها"، وأنه لا معنى لقرار العقوبات الأحادي الجانب الذي اتخذته واشنطن بالنسبة لتركيا، إلا أن الأخيرة ستلتزم بقرارات الأمم المتحدة التي هي عضوة فيها.

وأضاف تشاغليان أن "هناك علاقة جوار ستستمر إلى الأبد بين تركيا وإيران"، مؤكدًا في الوقت نفسه أنه لا نية لدى بلاده في أن تكون بموقف المدافع عن إيران.[11]

وبينما استمرت سياسات الحكومة للحيلولة دون إلحاق العقوبات الأمريكية على إيران الضرر بالاقتصاد التركي، كانت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تزيد شيئًا فشيئًا

من عقوباتها على طهران. وكانت خطوات تشديد العقوبات هذه تعني في الوقت نفسه زيادة الضغوطات على البلدان التي لها علاقات اقتصادية مع إيران.

وبموجب قرار العقوبات الجديد الذي أصدرته الولايات المتحدة، ودخل حيّز التنفيذ بتاريخ 6 فبراير/ شباط من عام 2013 – يُمنَع تسديد ثمن النفط والغاز الطبيعي المستوردين من إيران بالذهب والأحجار الثمينة، ويسمح بإيداع الأموال الناجمة عن هذا الاستيراد فقط في الحسابات البنكية الإيرانية الخاصة بشراء السلع والخدمات القانونية.

وكان هذا القرار بمثابة عقبة جديدة أمام أنقرة التي كانت تسعى لتجاوز العقوبات المالية الأمريكية المفروضة على إيران، بتسديدها ثمن النفط والغاز الطبيعي اللذين تستوردهما من إيران بالذهب.

وبعد يوم واحد من دخول القرار حيز التنفيذ أوضح وزير الاقتصاد ظافر تشاغليان في تصريح له أن تركيا سوف تستمر في بيع الذهب لإيران، وأن القرارات الأحادية الجانب التي تتخذها البلدان الأخرى لن تلزم تركيا. وقال "لا توجد لدينا قيود في هذا الشأن، ونحن غير ملزمين بقيد يتخذه الآخرون. إن تركيا تقوم بما يتطلب منها من مسؤوليات دولية. إن الذين فرضوا الحظر على إيران اليوم، وشركات الدول التي حظرت بيع السلع لإيران تتولى وتحت عباءات أخرى تصدير كل ما لديها لإيران، وصادراتنا هي محدودة للغاية؛ فممن تستورد إيران 90٪ من الصادرات المتبقية؟".

لكن الوزير تشاغليان كان قد أشار في قوله: "إنني أتوقع أن يكون هناك تراجع في الطلب مقارنة بالعام الفائت" إلى أنه سيكون هناك تراجع في مبيعات الذهب، حيث قال: "هناك العديد من البنوك الأخرى التي لديها ارتباطات بالخارج. وتراجعت بطبيعة الحال في هذا الخصوص نتيجة الضغوط الممارسة من قبل الولايات المتحدة، إلا أن البنك الأهلي سيقوم بهذ العمل، ولِمَ لا يقوم به؟".[12]

وغدا البنك الأهلي الذي يسّير عمليات تسديد أثمان صفقات التجارة التي تعقدها تركيا ودول أخرى كالهند من ضمن المؤسسات التي خرقت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، وغدا مستهدفًا من قبل بعض الأطراف.

وحاولت هذه الأطراف بجدّ في عام 2013 عرقلة إيرادات البنك الأهلي التي حصل عليها من خلال إدارة عمليات التسديد.

وكانت العقوبة المقرّرة –التي عرَّجنا عليها أعلاه– بتاريخ 6 شباط من عام 2013 تنص أيضًا على منع حصول إيران على الذهب مقابل الأموال التي تودعها تركيا والدول الأخرى التي تصدّر إليها إيران النفط والغاز الطبيعي في البنك الأهلي.

وكان يُسمح لإيران التي لا تستطيع سحب هذه الأموال نقدًا أو ذهبًا بسبب العقوبات أن تحصل على أثمان صادراتها على شكل بضائع الغذائية ودواء وسلع استهلاكية أخرى.[13]

وكانت العقوبات هذه تؤثر سلبًا في حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران بشكل عام، بسبب عدم حصول الأخيرة على أثمان صادراتها إلى تركيا بشكل نقدي، لكن في الوقت نفسه كان هذا الأمر يسهم في زيادة الصادرات التركية إلى إيران.

كما أن التأثير السلبي للعقوبات المفروضة على إيران في التجارة بينها وبين تركيا لم يقتصر على استيراد الطاقة من إيران فقط، بل انعكست على المنتجات المستوردة منها في المجالات الأخرى أيضًا.

ومن الأمثلة على ذلك حادثة شركة "بوليمكس" للإنشاءات في شباط 2013؛ إذ كانت تنقل الشركة كمية كبيرة من الذهب إلى إيران عبر تركمانستان مقابل ثمن مستورداتها من إيران، ثمّ كُشِف هذا الأمر وصودرت الكمية في مطار "صبيحة كوكجن" بإسطنبول.[14]

وخاطرت الشركات التي كانت تتجنب التعرض للعقوبات المالية الأمريكية بسبب عدم امتثالها للعقوبات التي فرضتها هذه الاخيرة على إيران- بنفسها من خلال سلوك هذه الطرق في تجارتها مع إيران، لكن عدم رغبة الجميع في تحمّل مثل هذه المخاطر أثر بشكل سلبي في التجارة التركية- الإيرانية.

ورغم اعتبار تركيا العقوبات الأمريكية على إيران قرارات "أحادية الجانب" إلا أن الوضع السابق يظهر لنا تخفيض تركيا كمية النفط المستورد من إيران بشكل كبير، وذلك من أجل تجنبها الوقوع في مشكلات جدية مع واشنطن.

ومن الأمثلة الأخرى على التأثيرات السلبية للعقوبات الأمريكية الصعوبات التي تعرضت لها شركة "أونور إير" للطيران، حيث عرقلت الإدارة الأمريكية التي فرضت عقوبات على هذه الشركة- حصولها على قطع تبديل لطائراتها من الولايات المتحدة، وذلك لكون رجل الأعمال الإماراتي ذي الأصول الإيرانية مهدي شمسي أحد شركاء هذه الشركة.

واشترطت الإدارة الامريكية من أجل رفع الحظر والعقوبات عن شركة "أونور إير" إخراج "شمسي" من عضوية المجلس الإداري للشركة، وألا تنظم الشركة رحلات إلى إيران، وألا تنقل أموالًا ومنتجات كالطائرات إلى إيران.

ورغم مفارقة مهدي شمسي المجلس الإداري للشركة في شهر أيلول من عام 2013 لم تستطع الشركة التي أصبحت في حالة صعبة أمام هذا الحظر- إنعاش نفسها، وبدأت مناقشات بعرضها للبيع.[15]

وفي حزيران من عام 2013 طالبت أنقرة في مسعى منها لتخفيف العقوبات الأمريكية على إيران- بتمديد فترة الإعفاء الممنوح لها.

وكانت الإدارة الأمريكية التي أقرت تطبيق عقوبات مالية على الدول التي لا تمتثل للعقوبات التي تفرضها ضد إيران- منحت الدول التي تعيش انخفاضًا في وارداتها مع هذه الأخيرة إعفاءً من العقوبات لمدة 180 يومًا.

وفي هذا الإطار حصلت تركيا من الولايات المتحدة على إعفاء لمدة 180 يومًا مقابل تخفيضها كمية وارداتها من الطاقة التي تشتريها من إيران، ومن الممكن رؤية التأثير السلبي للعقوبات الأمريكية في إيران في التجارة التركية الإيرانية، من خلال انخفاض كمية النفط التي كانت تستوردها تركيا من إيران؛ إذ كان المتوسط اليومي للنفط الخام الذي تستورده تركيا من إيران خلال الأشهر الست من ديسمبر/ كانون الأول 2012-مايو/ أيار 2013، هو 106 آلاف برميل، وهذا المعدّل كان خلال الفترة ما بين كانون الأول 2011 - أيار 2012 حوالي 178 ألف برميل يوميًّا.[16]

ورغم اعتبار تركيا العقوبات الأمريكية على إيران قرارات "أحادية الجانب" إلا أن الوضع السابق يظهر لنا تخفيض تركيا كمية النفط المستورد من إيران بشكل كبير، وذلك من أجل تجنبها الوقوع في مشكلات جدية مع واشنطن.

وفي الفترة التي تكثّفت فيها العقوبات المفروضة على إيران، وبسبب التحديدات المفروضة عليها فيما يتعلق بتصدير النفط- كان يتوجب ألا تتجاوز صادراتها اليومية من النفط مليون برميل.

ومع اتخاذ قرار العقوبات الجديد في النصف الأول من عام 2013، وُضِع حد لوصول إدارة طهران إلى احتياطياتها من العملة الأجنبية في الخارج، وزيدت أعداد الشركات الإيرانية في القائمة السوداء، إلى جانب وضع حد لصادراتها النفطية.[17]

ونتيجة للتأثيرات السلبية الفائقة لهذه العقوبات في الاقتصاد الإيراني فقد أسهم تراجع إيران في خطواتها المتعلقة بالأزمة النووية خلال النصف الثاني من عام 2013، وتلميحها بقبول شروط الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة- في تشكّل أمل بإزالة عائق كبير أمام العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية.

وبحسب خطة العمل التي قُبلت نتيجة الاتفاق الذي تُوصِّلَ إليه في جنيف بتاريخ 24 تشرين الثاني 2013، فإنه سيُلغَى تجميد قسم من واردات النفط الإيرانية المجمدة في البنوك الخارجية، وسيُرفَع الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تجارة الذهب والمواد البتروكيماوية.

واشتُرِط مقابل هذه التحسينات المتعلقة بالعقوبات استمرار المباحثات النووية بنجاح، وتنفيذ إيرَان مسؤولياتها في هذه الفترة.

ورغم عدم التمكّن من الوصول إلى الاتفاقية النهائية في 25 تشرين الثاني 2014 التي حُدِّدت بصفتها مرحلة جديدة في المباحثات- فقد حُدِّد 30 حزيران 2015 تاريخًا جديدًا للاتفاقية النهائية؛ لوجود تقدم في المباحثات، ورُفع في هذه الفترة الحظر أيضًا عن قسم آخر من الواردات النفطية المجمدة لإيران.

وقد كان إعلان التوصل إلى اتفاق حول الإطار العام للأزمة النووية بين دول 5+1 وإيران عقب المباحثات التي جرت بتاريخ 2 أبريل/ نيسان 2015، والاتفاق على إجراء التباحث في التفاصيل الفنية خلال حزيران من عام 2015، والتوقيع بعدها على الاتفاقية النهائية- تطورًا كانت الدول التي تريد الاستثمار في موارد الطاقة الإيرانية تنتظره وتهدف إلى تطوير علاقات اقتصادية معها.

وقد وُقِّعت مذكرة "خطة العمل المشتركة الشاملة"Joint Comprehensive Plan of Action – (JCPOA) التي أسهمت في إيجاد حل دبلوماسي لأزمة إيران النووية والتي تعرف بمذكرة تفاهم فيينا أيضًا- في وقت متأخر عما كان خُطِّط له، بتاريخ 14 تموز 2015 وبحضور الولايات المتحدة الأمريكية، صودِق عليها بقرار مجلس الأمن رقم 2231 بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2015.

كما جرت خلال مذكرة التفاهم المذكورة موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرفع التدريجي للعقوبات المفروضة على إيران من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب أنشطتها النووية، بعد التأكد من تنفيذ إيران التزاماتها الناجمة عن الاتفاقية.

وفي هذا الإطار وعقب كشف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتأكد من أداء إيران التزاماتها رُفِعت العقوبات الاقتصادية والمالية عن إيران بتاريخ 16 كانون الثاني 2016.

وعقب هذه الخطوة زادت الآراء التي كانت تقول إن إيران ستخطو خطوات سريعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وأنه سيكون لتركيا نصيب من هذا التطور.

إلا أن الانخفاض المستمر في أسعار النفط، والعوائق التي كانت تتسبب بعدم إعادة أموال إيران المجمدة إليها، وانخفاض التوقعات في هذا الشأن، وكون أنقرة وطهران في تنافس تجاه أزمات الشرق الأوسط وعلى رأسها الأزمة السورية- كل ذلك أدّى إلى استمرار العوائق أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران.

التطور التجاري

إن التجارة بين تركيا وإيران، في مستوى بعيد إلى حدّ كبير عن تحقيق أهداف كل منهما في أن تصبحا قوة مركزية، لكن لابد من الإشارة إلى أن حجم التجارة في الفترة الأخيرة شهد تطورًا كبيرًا مقارنة بما كان عليه خلال الثمانينيات والتسعينيّات.

وإذا بحثنا عن التطور التجاري بين البلدين نلاحظ أن هناك أربع فترات (مراحل) مختلفة عن بعضها منذ عام 1985: هذه المراحل هي: مرحلة الثمانينيات التي كانت الأولوية فيها لهدف التعاون الاقتصادي، ومرحلة التسعينيّات التي كانت العلاقات الاقتصادية فيها تحت رهان النهج السياسي الخارجي المتشكل على أساس الأيديولوجية والأمن، ومرحلة أعوام الألفينيات التي كانت فيها السياسة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية، وأخيرًا مرحلة الثورات العربية التي عادت فيها الأزمات السياسية لتلقي بظلالها على التعاونات الاقتصادية.

الشكل1: التجارة الخارجية التركية مع إيران 1980 - 2015 (مليون دولار)

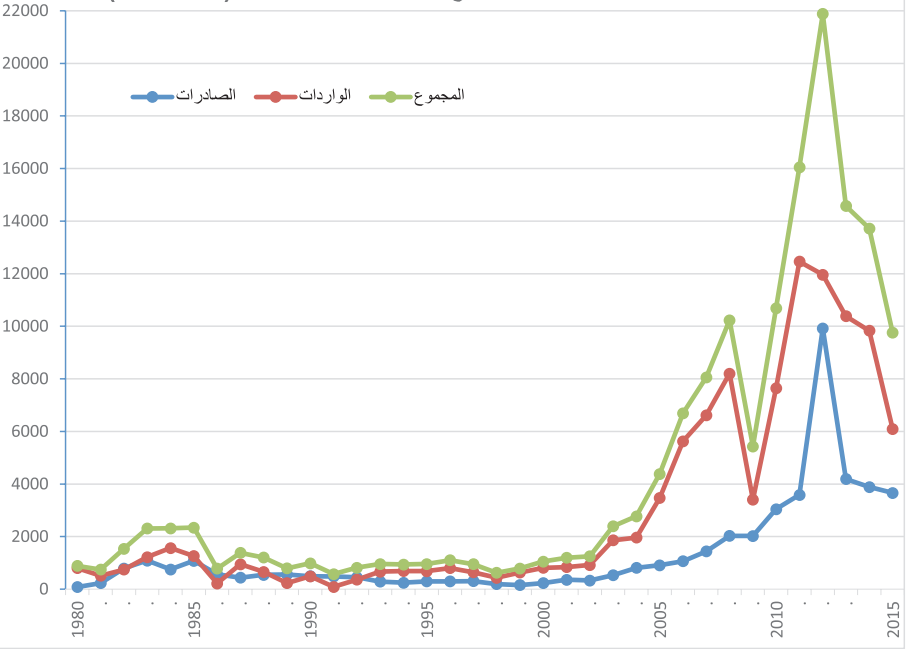

المصدر: بيانات مؤسسة الإحصاء المركزي

عند تسليط الضوء على التجارة التركية مع إيران خلال الثمانينيات نجد أن حصّة هذا البلد في مجموع التجارة الخارجية التركية عالية جدًّا حتى عام 1985، وأن نسبتها في عام 1983 تجاوزت 15٪.

وعند النظر إلى إحصائيات عام 1985 نلاحظ أن حصة إيران من الصادرات التركية 13.54٪، بينما وارداتها منها بلغت 11.18٪، بالمقابل نجد أن حصة تركيا من الصادرات الإيرانية 8.96٪، ووارداتها 9.29٪.

والانخفاض السريع في صادرات إيران النفطية في الثمانينيات بعد أن كانت نسبتها كبيرة خلال السبعينات- كان بسبب الفوضى الداخلية التي عاشتها، والحرب التي خاضتها ضد العراق،

والأزمات التي شهدتها مع الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو الذي تسبب بالخسائر في دخلها، وهذا أدى إلى تراجع كبير في مجموع وارداتها أيضًا.

إن الصعوبات التي عاشتها طهران في الوصول إلى أسواق أخرى بسبب الحرب والعزلة الدولية، والمشكلات التي واجهتها في تأمين المنتجات التي تحتاج إليها في إطار الاقتصاد الحربي- أدت إلى بروز دور جارتها تركيا على هيئة دولة تشتري نفط إيران وتؤمّن ما تحتاج إليه الأخيرة من منتجات.

وبسبب سياسة تركيا الاقتصادية في تلك الفترة المبنية على بدائل -الواردات، والتي طُبِّقت حتى أواخر السبعينيات لكونها من بين الدول المتخلفة جدًّا في التجارة الخارجية، فقد نتج عن زيادة التجارة مع إيران بسبب هذه الشروط الاستثنائية- ارتفاع حصة هذا البلد ضمن مجموع التجارة التركية.

وكان الارتفاع النسبي في حجم التجارة التركية الإيرانية خلال الثمانينيات مرتبطًا بالثورة الإيرانية والشروط الاستثنائية الناجمة عن الحرب التي شهدتها فيما بعد.

كما أن حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران في أعوام العقد الثاني من الألفية الثالثة التي يمكن عدّها ضمن المرحلة غير العادية والمشابهة لما سبق، والتي شددت فيها الدول الغربية عقوباتها على طهران- ارتفع بنسبة تزيد كثيرًا عن نسبة 3٪ التي كانت عليها في الفترات العادية.

وفي هذه الفترة نجحت مساعي كل من أنقرة وطهران في عرقلة إلحاق العقوبات الأمريكية والأوربية الضرر بعلاقاتهما الاقتصادية؛ حيث أدّى تمويل تركيا للتجارة البينية بالذهب التي تصدره إلى إيران- إلى رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وفي النتيجة ارتفعت حصة تركيا ضمن مجموع الواردات الإيرانية عام 2012 إلى 17.4٪، وكان ثلثا هذه الواردات الذهب التي تصدره تركيا إلى إيران مقابل النفط والغاز الطبيعي اللذين تستوردهما منها.

وخلال هذه الفترة التي اشتدت فيها العقوبات على إيران كانت حصة تركيا ضمن مجموع الصادرات الإيرانية فوق 10٪، وارتفعت هذه النسبة التي كانت عام 2011 تبلغ 11.3٪ إلى نسبة 11.5٪ في عام 2012، وإلى نسبة 12.6٪ في عام 2013.

وبينما كانت إيران تعاني صعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية، نتيجة العقوبات المفروضة عليها كان المجموع الإجمالي لصادراتها ينخفض بشكل سريع، بينما سجلت صادراتها إلى تركيا ازديادًا مهمًّا، رغم موافقة الأخيرة على عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على إيران، وذلك بفضل مواقف أنقرة المعارضة للعقوبات الأحادية الجانب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

إلا أنه وعلى الرغم من الارتفاع النسبي المستمر للصادرات الإيرانية إلى تركيا حتى عام 2013، فقد كان هناك انخفاض في حجمها بعد عام 2011، ومن الممكن الحديث عن ثلاثة أسباب لهذا الانخفاض:

1. كما قرأنا أعلاه، فإن الانخفاض الكبير في إجمالي الصادرات الإيرانية بسبب العقوبات المفروضة عليها، أدى إلى انخفاض صادراتها إلى تركيا أيضًا، حيث انخفض مجموع الصادرات الإيرانية بفعل العقوبات المفروضة عليها من 109 مليون دولار عام 2011 إلى 82 مليون دولار عام 2013.

2. وكما أشير في القسم السابق، فإن المشكلات التي شهدتها العلاقات التركية الإيرانية بسبب الثورات العربية ولاسيّما الملف السوري، كان لها دور سلبي على التبادل التجاري بين البلدين، وتسببت المشكلات السياسية -وبخاصة تشكّل رأي في تركيا حول اتباع إيران سياسة توسعية في المنطقة- في الحدّ من فرص التعاون الاقتصادي بينهما.

من الفترات التي سجل فيها حجم التبادل التجاري بين البلدين انخفاضًا بسبب الأزمات السياسية- أعوام التسعينيّات، وكانت اتهامات أنقرة الموجهة في هذه الفترة إلى طهران هي أنها تدعم منظمة "بي كا كا" الإرهابية، وأنها المسؤولة عن الاغتيالات التي وقعت داخل تركيا

3. عدم تحقيق تركيا عقب الأزمة العالمية 2008/ 2009 نموًّا اقتصاديًّا كالذي حققته قبل 2008، وكذلك عدم ارتفاع حجم التجارة بشكل عام- يعدّان من الأسباب التي حالت دون بلوغ نسبة التجارة مع إيران المستوى الذي شهدته الفترات الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية.

ورغم سعي أنقرة وطهران للحد من تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة خلال فترات عام 2010، وكذلك من تأثير المشكلات السياسية التي حدثت خلال مرحلة الثورات العربية في العلاقات الاقتصادية التي بينهما قدر المستطاع- إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لعرقلة انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال أعوام 2013 و2014 و2015.

وهكذا جرى الابتعاد عن هدف الوصول بحجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران إلى مستوى 30 مليار دولار.

ومن الفترات التي سجل فيها حجم التبادل التجاري بين البلدين انخفاضًا بسبب الأزمات السياسية- أعوام التسعينيّات، وكانت اتهامات أنقرة الموجهة في هذه الفترة إلى طهران هي أنها تدعم منظمة "بي كا كا" الإرهابية، وأنها المسؤولة عن الاغتيالات التي وقعت داخل تركيا، وفي المقابل كانت اتهامات طهران لأنقرة هي أنها تتدخل في شؤونها الداخلية، وأنها تدعم منظمة مجاهدي خلق. وقد تسبب ذلك في ازدياد عدم الثقة بين البلدين إلى درجة استحالة الحفاظ في ظل هذه الأجواء السلبية على حجم التبادل التجاري الذي كان بينهما في أواخر الثمانينيات.

كانت حصة إيران من مجموع الصادرات التركية عام 1990 تبلغ 3.8٪، لكن هذه النسبة انخفضت في عام 2000 إلى 0.8٪، أما نسبة الواردات التركية من إيران في الأعوام ذاتها فقد انخفضت من 2.2٪ إلى 1.5٪.

وفي عام 2000 كانت قيمة الصادرات التركية إلى إيران 235 مليون دولار فقط، وعند النظر إلى هذا الرقم في ضوء حجم البلدين فإنه كان يشير إلى وجود مشكلة حقيقية.

وإن كان ارتفاع هذا الرقم إلى 3.6 مليار دولار في عام 2015 يشير إلى تحسّن مهمّ، لكنه لايزال دون المستوى المطلوب بكثير.

وإن استغلال خطوات حكومة حزب الرفاه في تطوير علاقاتها مع إيران في فترة انقلاب 28 شباط بوصفها إحدى وسائل منح الشرعية للانقلاب، وعقوبات الولايات المتحدة المفروضة على إيران ودعمها لهذا الانقلاب- أدت إلى تراجع التجارة التركية مع جارتها إيران إلى مستوى يصعب دعمه منطقيًّا.

وكان تراجع التجارة الإجمالية لتركيا مع إيران في عام 1998 إلى 627 مليون دولار مؤشرًا على مدى الأضرار التي تنجم عن النزاعات الأيديولوجية في الداخل على اقتصاد البلد وعلاقاته الخارجية.

وأدى النهج الأيديولوجي الذي اتبعته تركيا، وسياستها الخارجية التي تشكلت في ظل ضغوطات دول كالولايات المتحدة- إلى مواجهتها عام 2001 لإحدى أكبر الأزمات الاقتصادية في تاريخها.

وأدت المشكلات الاقتصادية التي واجهتها تركيا بعد أزمة عام 2001 إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية الذي جاء إلى الحكم بعد هذه الأزمة سياسة الدولة الخارجية من مبدأ "تسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية".

ولم تعد تنظر حكومات حزب العدالة والتنمية التي جعلت السياسة الخارجية قائمة على أساس زيادة الارتباط الاقتصادي المتبادل- إلى إيران على أنها دولة تتنازع معها، بل تعدّ أهم الشركاء التي ينبغي تطوير التعاون الاقتصادي معها بشكل يسهم في دعم تركيا نحو تحقيق هدفها لأن تكون "قوة مركزية".

وفي هذا الإطار، يمكن القول إنه كانت هناك خطوات مهمّة تجاه حل المشكلات السياسية مع إيران، وزيادة حجم التبادل التجاري معها بشكل سريع حتى الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008.

فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران الذي كان يبلغ 1.2 مليار دولار في عام 2002، الذي تسلم فيه حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم- إلى حوالي 8.5 أضعاف،

إذ وصل في عام 2008 إلى 10.2 مليار دولار، وقد أدّى ابتعاد تركيا عن النهج الأيديولوجي الـذي كانـت تتبعـه في التسـعينيّات، ورغبتهـا في تطويـر العلاقات مـع إيران عـلى الرغم من الضغوط الموجهة إليها من الولايات المتحدة- دورًا أساسيًّا في هذا الارتفاع الكبير.

وبينـما كانـت الوقود المعـدني كالنفط والغـاز الطبيعي يشـكل 90٪ من حجـم الواردات التركيـة مـن إيران عـام 2008، كانـت المنتوجـات الصناعيـة والآليات والمعـدات، والحديد والفولاذ، تشكل الجانب الأكبر من صادراتها إلى إيران، حتى تجاوز حجمها 2 مليار دولار.

ومع الازدياد الذي شـهدته التجـارة المتبادلة بين البلدين فقـد ارتفعت حصة تركيا ضمن صـادرات إيـران الإجماليـة ما بـين عامـي 2000 و2008 مـن 2.8٪ إلى 7.2٪، كما ارتفعت حصة تركيا ضمن واردات إيران الإجمالية في الأعوام ذاتها من 1.69٪ إلى 3.53٪.

وبذلك أصبحت تركيا من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة لإيران، وارتفعت حصة إيران ضمن الصـادرات التركية في الفترة نفسـها من 0.8٪ إلى 1.53٪، أمـا حصتها ضمن الواردات فقد ارتفعت من 1.5٪ إلى 4٪.

وهذه الأرقام تظهر لنا أن إيران تعدّ من أهم الشركاء التجاريين لتركيا فيما يتعلق بالواردات، وإن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للصادرات.

الأعوام	مجم الصادرات	الصادرات إلى إيران	حصة إيران ٪	مجموع الواردات	الواردات من إيران	حصة إيران ٪
1980	2.910	84	2,88	7.909	802	10,10
1985	7.958	1.078	13,54	11.343	1.264	11,18
1990	12.959	495	3,81	22.302	492	2,20
2000	27.774	235	0,84	54.502	815	1,49
2007	107.271	1.441	1,34	170.062	6.615	3,88
2008	132.027	2.029	1,53	201.963	8.199	4,06
2009	102.142	2.024	1,98	140.928	3.405	2,41
2010	113.883	3.044	2,67	185.544	7.645	4,12
2011	134.906	3.589	2,66	240.841	12.461	5,17
2012	152.461	9.921	6,52	236.545	11.964	5,05
2013	151.802	4.192	2,76	251.661	10.383	4,10
2014	157.627	3.888	2,46	242.182	9.833	4,06
2015	143.850	3.664	2,54	207.206	6.096	2,94
المصدر: مؤسة الإحصاء التركية و "WTO Time Series on international trad"						

الجدول1: حصة إيران ضمن إجمالي التجارة التركية 1980 - 2015 (مليون دولار)

الأعوام	مجموع الصادرات	الصادرات إلى تركيا	حصة تركيا ٪	مجموع الواردات	الواردات من تركيا	حصة تركيا ٪
1980	12.338	802	6,50	12.246	84	0,68
1985	14.175	1.264	8,96	11.635	1.078	9,29
1990	19.305	492	2,54	20.322	495	2,43
2000	28.739	815	2,83	13.898	235	1,69
2007	88.733	6.615	7,45	44.942	1.441	3,20
2008	113.668	8.199	7,21	57.401	2.029	3,53
2009	78.830	3.405	4,31	50.469	2.024	4,01
2010	100.900	7.645	7,57	62.670	3.044	4,85
2011	109.400	12.461	11,39	58.900	3.589	6,09
2012	104.000	11.964	11,50	57.092	9.921	17,37
2013	82.000	10.383	12,66	49.000	4.192	8,55
2014	88.800	9.833	11,07	51.000	3.888	7,62
2015	63.000	6.096	9,67	42.500	3.664	8,62

المصدر: مؤسسة الإحصاء التركية و"WTO Time Series on international trad"

الجدول2: حصة تركيا ضمن إجمالي التجارة الإيرانية 1980 – 2013 (مليون دولار)

وقد زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران خلال ستة الأعوام التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية إدارة الحكم في البلاد بين عامي 2002– 2008 حوالي 8.5 أضعاف؛ ليرتفع من 1.2 مليار دولار إلى 10.2 دولار، إلا أنه انخفض بين عامي 2008 –2015 ليبلغ 9.7 مليار دولار.

ومما يجدر ذكره هنا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في أعوام 2011، و2012، و2013، و2014 وصل بحسب الترتيب إلى: (16)، ثم (21.8)، ثم (14.5)، ثم (13.7) مليار دولار، إلا أنه خلال عامي 2012 و2013 كان بيع الذهب (بالترتيب 6.5 و1.6 مليار دولار) يشكل النسبة الأكبر ضمن الصادرات التركية إلى إيران.

وإذا وضعنا في الحسبان أنّ حوالي 820 مليون دولار من الذهب والمعادن الثمينة ضمن أرقام عام 2014 أرسلت إلى إيران بهدف تسديد أثمان النفط والغاز الطبيعي المستورد منها– عندها يجب أن نسقط نسبة بيع الذهب لمعرفة حجم التبادل التجاري الحقيقي بين البلدين.

وقد أثّرت الأزمة الاقتصادية عام 2008، ثم العقوبات الاقتصادية المشددة على إيران، وسوء العلاقات السياسية مع بدء الثورات العربية– في تطوير العلاقات التجارية بين تركيا وإيران كتلك التي كانت في فترة بداية حكومات حزب العدالة والتنمية.

ويلاحظ أن اتفاقية التجارة التفضيلية الموقعة بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى إيران بتاريخ 28–29 يناير/ كانون الثاني من عام 2014– التي

دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الثاني من عام 2015 بعد اكتمال الإجراءات اللازمة للموافقة عليها- لم تحقق التحسينات المرجوة في التجارة التركية الإيرانية عام 2015.

وبحسب الاتفاقية المذكورة الموقعة بعد عملية مباحثات طويلة استغرقت 10 سنوات كان من المقرر أن تجري تركيا تخفيضات في الرسومات الجمركية لبعض المنتجات الزراعية المصدرة إلى إيران، وتجري الأخيرة تخفيضات في الرسوم الجمركية في بعض المنتجات الصناعية المصدرة إلى تركيا.

في هذا الإطار أزالت تركيا في المرحلة الأولى الضرائب الجمركية عن 140 منتجًا مختلفًا بشكل كامل، أو خفضتها بنسبة كبيرة ، وكذلك فعلت إيران في 125 منتجًا مختلفًا.

التعاون في مجال الطاقة

حدث تعاون مشترك بين أنقرة وطهران في مجال الطاقة في إطار شراء تركيا للنفط والغاز الطبيعي وفي بعض الأحيان الكهرباء من إيران.

إلى جانب ذلك، كان الحديث يجري خلال النصف الثاني من عام 2000 عن توقيع بروتوكولات اتفاق بين تركيا وإيران تنتج أنقرة بموجبه الغاز الطبيعي في بعض مناطق إيران، وتنقل الغاز الذي يُستخرج إلى تركيا، ويُصدّر قسم منه إلى أوربا، إضافة إلى بيع الكهرباء الذي تنتجه تركيا من القسم المتبقي إلى إيران، حتى إنه وُقّع بعض بروتوكولات الاتفاق في هذا الشأن، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى وقتنا الحاضر.

كما أن موضوع استيراد تركيا للطاقة من إيران واجه أيضًا مشكلات مستمرة، بسبب العوامل المعيقة التي عرّجنا عليها مسبقًا؛ ولاسيّما أن مرحلة استيراد الغاز الطبيعي بدأت وهي تواجه مشكلات في ظل العقوبات الأمريكية خلال أواسط التسعينيّات. وعقب وصول أول دفعة من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا أواخر عام 2001 أصبح موضع نقاش مستمر بسبب عدم اكتمال عمليات التسليم بين الفينة والأخرى، وطلب إيران المستمر إجراء تعديلات على أسعار الغاز الطبيعي.

كما أن العقوبات الأمريكية التي ألقت بظلالها على بداية هذه والمرحلة استمرت منذ ذلك الحين وبشكل متصاعد- مارست ضغوطًا بهدف عرقلة استيراد تركيا للطاقة من إيران.

ولا مخرج لتركيا التي تعدّ مضطرة لاستيراد 92٪ من احتياجاتها من النفط الخام، و98 من الغاز الطبيعي من الخارج- إلا بالتعاون في مجال الطاقة مع جارتها إيران التي تعدّ من الدول المتقدمة فيما يخص امتلاك احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط في العالم.

وعند النظر إلى تزايد حاجة تركيا إلى الطاقة بشكل مستمر مع نموها الاقتصادي ونقص الموارد البديلة لسد حاجتها من النفط والغاز الطبيعي- يمكن عندها فهم سبب الأهمية التي توليها تركيا، لاستيراد الطاقة من إيران رغم جميع السلبيات.

وعند البحث عن حصة إيران من واردات تركيا، من المحروقات المعدنية ومشتقاتها التي تشكل القسم الأهم من النفط والغاز الطبيعي، بين عامي 1980و2014– نرى أن حصة هذا البلد، ماعدا بعض الاستثناءات، تتراوح بشكل عام بين 20–10٪.

وبينما كانت حصة إيران من واردات الطاقة التركية خلال فترة ترأس حزب العدالة والتنمية للسلطة تتراوح بين 20–15٪ باستثناء عام 2009– فقد انخفض هذا المعدل من جديد إلى ما دون 15٪ في عام 2015، ليصبح 12.9٪ (الجدول3).

الأعوام	مجموع الواردات من المحروقات المعدنية ومشتقاتها	واردات المحروقات المعدنية ومشتقاتها من إيران	حصة إيران (٪)
1980	3.906	800	20,5
1985	3.779	1.248	32,9
1990	4.622	486	10,5
1995	4.620	644	13,9
2000	9.540	760	7,9
2005	21.255	3.325	15,6
2006	28.859	5.260	18,2
2007	33.883	6.011	17,7
2008	48.281	7.551	15,6
2009	29.905	3.050	10,2
2010	38.497	6.711	17,4
2011	54.117	11.020	20,3
2012	60.117	10.698	17,8
2013	55.917	9.124	16,3
2014	54.895	8.420	15,3
2015	37.841	4.900	12,9
المصدر: جُمعت المعلومات من بيانات مؤسسة الإحصاء التركية			

الجدول3: حصة إيران من واردات تركيا من المحروقات المعدنية ومشتقاتها –1980 2014 (مليون دولار)

وأحد أسباب ازدياد الاستيراد التركي من الطاقة الإيرانية خلال عامي 2011 و 2012 هو ارتفاع أسعار النفط؛ فرغم ازدياد ثمن الاستيراد الذي دفعته تركيا في هذه الفترة من أجل النفط الذي بلغ سعر البرميل الواحد منه حوالي 120 دولار– إلا أنه من حيث الكمية لم تكن هناك زيادة بهذا القدر.

أما في الفترة التي تلت عام 2011 فكان هناك انخفاض مهمّ من حيث الكمية والقيمة أيضًا في النفط المستورد من إيران، حتى إن السبب الرئيس لهذا الانخفاض كما ذكر في الأعلى هو عقوبات الدول الغربية والأمريكية المفروضة على إيران، والأزمات السياسية التي شهدتها العلاقات مع طهران خلال مرحلة الثورات العربية.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه كمية النفط المستورد من إيران من 9.2 مليون طن في عام 2011 إلى 5.2 مليون طن في عام 2013 – فإن كمية النفط المستورد من العراق في الفترة ذاتها ارتفعت إلى ضعفي ما كانت عليه، لترتفع من 3 مليون طن إلى 6 مليون طن (غرافيك2)

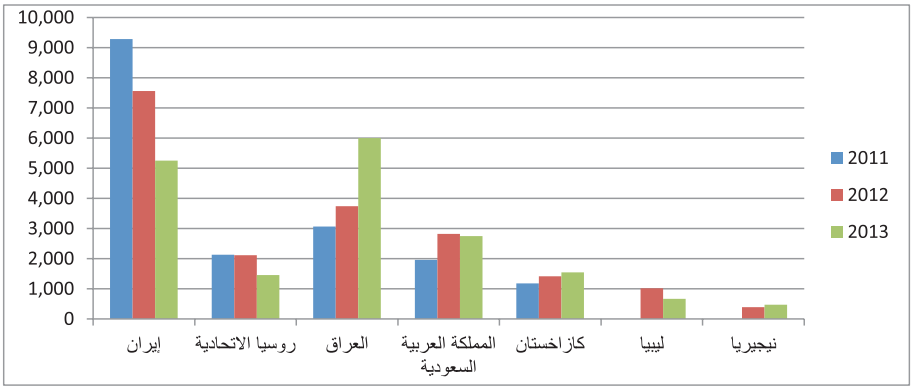

	نيجيريا	ليبيا	كازاخستان	السعودية	العراق	روسيا	إيران
2011	0	0	1.186	1.965	3.071	2.131	9.287
2012	397	1.019	1.414	2.823	3.739	2.11	7.561
2013	478	674	1.545	2.754	6.000	1.462	5.256

المصدر: تقرير قطاع سوق النفط لمؤسسة تنظيم سوق الطاقة 2013

وقد خفّضت تركيا في الفترة التي كُثفت فيها العقوبات ضد إيران كمية وارداتها النفطية من هذا البلد، لكنها لم تخفض كمية الغاز الطبيعي الذي كانت تستورده من إيران.

حتى إن كمية الغاز الطبيعي المستوردة من إيران ارتفعت من 8.2 مليون سينتميتر مكعب في عام 2011 إلى 8.7 سينتميتر مكعب خلال عام 2013 (الجدول4). ورغم كون أسعار الغاز الطبيعي المستورد من إيران في هذه الفترة أغلى من الذي يُستورَد من روسيا وأذربيجان– فقد اضطرت أنقرة للتصرف بهذا الشكل عملًا بمبدأ "اشترِ أو ادفع الثمن".

الأعوام	روسيا	إيران	أذربيجان	الجزائر (LNG)	نيجيريا (LNG)	الدول الأخرى (LNG)	المجموع
2005	17.524	4.248	0	3.786	1.013	0	26.571
2006	19.316	5.594	0	4.132	1.100	79	30.221
2007	22.762	6.054	1.258	4.205	1.396	167	35.842
2008	23.159	4.113	4.580	4.148	1.017	333	37.350
2009	19.473	5.252	4.960	4.487	903	781	35.856
2010	17.576	7.765	4.521	3.906	1.189	3.079	38.036
2011	25.406	8.190	3.608	4.156	1.248	1.069	43.874
2012	26.491	8.215	3.354	4.076	1.322	2.464	45.922
2013	26.212	8.730	4.245	3.917	1.247	892	45.269

المصدر: تقرير قطاع سوق الغاز الطبيعي لمؤسسة تنظيم سوق الطاقة ٢٠١٣

تقرير أسواق الغاز الطبيعي 2013

الجدول4: واردات تركيا من الغاز الطبيعي 2005 – 2013 (مليون سم مكعب)

وقـد وُقِّعـت اتفاقية الغـاز الطبيعي بين تركيا وإيـران التي لاتزال قائمـة حتى الآن في عام 1996، ونُقِـل أول دفعـة من الغاز الطبيعي إلى تركيا ضمن إطار هذ ه الاتفاقية في عام 2001 عبر خطوط الأنابيب الممدودة بين البلدين.

وبحسـب هـذه الاتفاقية التي نُظِّمت وفق مبدأ "اشـتر أو ادفع الثمـن" (Takeor pay) فقـد قبلت تركيا في حال عدم s كمية الغاز الطبيعي السـنوية التي تعهدت بشرائها من إيران– أن تدفع لطهران ثمن هذه الكمية. وهذا الأمر ليس خاصًّا بإيران فقط.

فقد أجرت أنقرة اتفاقيات شراء الغاز الطبيعي مع روسيا وأذربيجان على نفس المبدأ أيضًا، حيث ينبغي على تركيا ضمن إطار الاتفاقيات التي وقعتها إلى يومنا الحالي وفق مبدأ "اشـتر أو ادفع الثمن"، أن تشتري من الغاز الطبيعي سنويًّا 9.6 مليار متر مكعب من إيران، و20 مليار متر مكعب من روسيا و6 مليار متر مكعب من أذربيجان.

ويلاحظ في بعض السنوات أن تركيا التي لها اتفاقيات في الغاز المسال مع نيجيريا والجزائر إلى جانب الدول السـابقة لم تسـتهلك جميع الكميات المسـتوردة من الغاز في السوق الداخلية، ولهذا السـبب وضمن إطار مبدأ "اشـتر أو ادفع الثمن" فإنها تواجه مشـكلة تسديد أثمان الغاز الذي لا تستطيع شراءه.

وكـما رأينـا في الأرقام المذكورة أعـلاه فإن إيران هـي الدولة الثانية من بـين الدول الموردة للغاز الطبيعي إلى تركيا.

لكن بالمقابل، فإن تركيا هي أكبر زبون بالنسبة لإيران؛ لأن تركيا تشتري 90٪ من الغاز الطبيعي التي تبيعها إيران، التي تتعرض بدورها لعقوبات دولية، فإن لإيران علاقة ارتباط مهمّة مع تركيا في هذه الصدد.[18]

كان تخفيض روسيا لسعر الغاز مرتبطًا شيئًا ما بسعر الغاز الإيراني؛ لأنه كان من الصعب لها إقناع روسيا بتخفيض سعر غازها قبل تخفيض سعر الغاز الإيراني الذي هو أغلى من الغاز الروسي، ولهذا السبب فقد زادت تركيا من مساعيها خلال الفترة الماضية لتخفيض سعر الغاز الذي تشتريه من إيران.

ومن المتوقع أن ينخفض هذا الارتباط، عقب إنشاء إيران خطوط أنابيب من أجل بيع الغاز الطبيعي إلى العراق وباكستان والتي تسعى من أجلها. وتشير البحوث الأخيرة إلى أن إيران تتبوّأ المرتبة الأولى في العالم متفوقة على روسيا فيما يتعلق بامتلاك احتياطيات الغاز الطبيعي، ولذلك فإنه لا مناص من تعاون تركيا مع إيران في مجال الغاز الطبيعي.

إن تركيا بحاجة إلى الغاز الإيراني لسد احتياجات اقتصادها المتنامي من الغاز الطبيعي، كما أن إيران بحاجة إلى السوق التركية؛ لأنها تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق الأخرى.

وفي هذا الحال، ورغم العلاقة المحتمة بين الدولتين المذكورتين في مجال الطاقة، فإنه سيكون من المفيد النظر عن كثب إلى المشكلات التي شهدتها أنقرة وطهران في مجال الغاز الطبيعي.

إن الجدل الرئيس حول موضوع شراء الغاز الطبيعي من إيران، هو غلاء السعر بنسبة كبيرة منذ عام 2014 مقارنة بالغاز الذي يُشتَرى من روسيا وأذربيجان.

وفي إطار اتفاقيات شراء الغاز الطبيعي التي وقعتها تركيا، فإنها تسدد مقابل كل 1000 متر مكعب من الغاز الطبيعي 335 دولارًا لروسيا، و425 دولارًا لأذربيجان، بينما تدفع لإيران 490 دولارًا مقابل الكمية نفسها.[19]

ومع انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية وتسديد تركيا مبالغ أكبر ليس للغاز الإيراني فحسب وإنما للروسي أيضًا، فإنها بدأت بالسعي من أجل تخفيض أسعار الغاز الطبيعي.

وفي هذا الإطار، كان تخفيض روسيا لسعر الغاز مرتبطًا شيئًا ما بسعر الغاز الإيراني؛ لأنه كان من الصعب لها إقناع روسيا بتخفيض سعر غازها قبل تخفيض سعر الغاز الإيراني الذي هو أغلى من الغاز الروسي، ولهذا السبب فقد زادت تركيا من مساعيها خلال الفترة الماضية لتخفيض سعر الغاز الذي تشتريه من إيران.

وكان الخلاف الحاصل فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي أحد الموضوعات التي تناولها رئيس الوزراء أردوغان خلال زيارته إلى إيران أواخر يناير/ كانون الثاني 2014.

وأفاد وزير الطاقة والموارد الطبيعية تنار يلدز خلال تصريحات له في هذا الشأن أنه لم يُتَوصّل بعد إلى اتفاق مع إيران فيما يخص أسعار الغاز الطبيعي، وأن عملية التحكيم التي بدأت بناء على طلب تركيا، لاتزال مستمرة، وأنه في حال قدمت إيران مقترحًا لتخفيض الأسعار "بحيث يقابل مستوى الربح الذي قد تكسبه تركيا خلال التحكيم" فعندها يمكن لأنقرة التخلي عن خيار التحكيم.[20]

وكان الطلب التركي فيما يخص التحكيم يتضمن أمرين: الأول هو تخفيض أسعار الغاز المستورد من إيران وتعويض خسائر تركيا الناجمة عن السعر الباهظ، أما الثاني فكان متعلقًا بعدم التزام إيران بمسؤولياتها عبر ضخها في بعض الأحيان كميات أقل من التي تعهدت بها.

وكانت تركيا قد ذهبت إلى التحكيم ضد إيران في وقت سابق أيضًا، ففي عام 2004 أُقِرّت أحقية شركة نقل النفط عبر الأنانيب المساهمة (BOTAŞ) في الطلب الذي تقدمت به حول تحديث الأسعار، واضطرت شركة إيران الإقليمية للغاز (NIGC) عقبها بتخفيض سعر الغاز الذي تبيعه لتركيا بنسبة 16.5٪ وعلى دفع مبلغ قدره 970 مليون دولار لشركة (BOTAŞ) التركية تعويضًا عن الفترة الماضية.[21]

وفي 17 فبراير/ شباط من عام 2014 بدأ ديوان التحكيم الدولي (UTD) ببحث قضية الغاز الطبيعي بين تركيا وإيران.

وكانت مسألة حل خلافات البلدين فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة بالغاز الطبيعي، أمرًا مطروحًا باستمرار على جدول أعمال اللقاءات بين مسؤولي البلدين خلال فترة التحكيم.

ونشرت وسائل الإعلام آنذاك أخبارًا حول أن طهران جاهزة لإجراء تخفيض في الأسعار في حال تخلت تركيا عن التحكيم وقبلت بشراء مزيد من الغاز منها، وأن تركيا لن تتخلى عن التحكيم في حال عدم إجراء تخفيض في الأسعار، ولن تقبل بتوجيه إيران ضغوطات إليها في هذا الخصوص.[22]

إلا أن جميع المباحثات باءت بالإخفاق، وبدأت الأطراف بانتظار القرار الذي سيصدره ديوان التحكيم الدولي.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني أصدر ديوان التحكيم الدولي قراره المتعلق بالقسم الأول من القضية- ولم يعط الحق لأنقرة في الشكوى التي تقدمت بها ضد طهران حول تسليمها الغاز بكميات أقل مما تعهدت عليه.[23] وخلال زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى إيران بتاريخ 7 نيسان 2015 عادت هذه القضية لتأخذ مكانها ضمن جدول الأعمال، إلا أن الطرفان لم يتمكنا من إيجاد حل خارج التحكيم.

وبعد أسبوع من هذه الزيارة صرّح وزير النفط الإيراني "بيجن نامدار زنغنه" بأن طهران اقترحت على أنقرة مقابل إجرائها تخفيضًا في سعر الغاز أن تضاعف الأخيرة شراءها من الغاز

الطبيعي من إيران إلى ضعفي الكمية التي كانت تشتريها من قبل، إلا أن أنقرة رفضت هذا المقترح.

وكانت قد قبلت تركيا من حيث المبدأ شراء المزيد من الغاز الإيراني مقابل إجراء الأخيرة التخفيض مناسب، إلا أن مسؤولي البلدين أخفقوا في الوصول إلى اتفاق حول نسبة التخفيض.[24]

أما قرار القسم الثاني من القضية والمتعلق بطلب تركيا من إيران تخفيضها سعر الغاز الذي تبيعه إليها- فقد أُعلِن في 2 فبراير/ شباط 2016، حيث أقر ديوان لجنة التحكيم بأحقية تركيا في هذا الخصوص، وقرر إجراء تخفيض في سعر الغاز الإيراني المباع لتركيا بنسبة 10 - 15٪، وأن يكون التخفيض شاملًا الكمية المستوردة منذ عام 2011. وبناء عليه فإنه يجب على إيران دفع تعويض لتركيا عن الغاز الطبيعي الذي باعته لها بسعر مرتفع بعد عام 2011.[25]

ومن بين الموضوعات التي طرحت على جدول أعمال تركيا وإيران فيما يخص التعاون في مجال الطاقة، ولم تتكلل بنجاح نتيجة المشكلات التي واجهتها- قيام تركيا بالاستثمار في مجال الغاز الطبيعي الإيراني في خليج البصرة.

وخلال الفترة التي شهدت فيها العلاقات بين البلدين تحسنًا كبيرًا، تقرر في وثيقة مذكرة التفاهم التي وُوفِق عليها بتاريخ 14 يوليو/ تموز 2007 أن تقوم الشركة التركية للنفط المساهمة (TPAO) بإنتاج الغاز الطبيعي في بعض أجزاء الحقل المعروف باسم بارس الجنوبي، الغني بالغاز والواقع في خليج البصرة.

إلا أن تجاوز تركيا مرحلة شراء الغاز الإيراني، وشراءها حقوق إنتاج الغاز ضمن حدود الأراضي الإيرانية سبب إزعاجًا كبيرًا للإدارة الأمريكية.

وأفادت التصريحات الصادرة عن السفارة الأمريكية في أنقرة أن واشنطن تعارض كل أنواع التعاون مع طهران، وأن تعاون أنقرة مع إيران التي تتهمها واشنطن بانتهاك قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية- قد يعرّض المشروعات التي طُوِّرت بين تركيا والولايات المتحدة في مجال الموارد الطبيعية في حوض بحر قزوين، إلى الخطر.[26]

أما أنقرة، فقد رفضت هذه التصريحات سواء على مستوى رئيس الجمهورية، أم رئيس الوزراء، أم وزير الخارجية، وأكدت أن تعاونها مع إيران فيما يخص سد احتياجاتها المتزايدة في مجال الطاقة باستمرار أمر طبيعي للغاية.

وعلى الرغم من المواقف الأمريكية فإن تركيا لم تتراجع عن خطواتها، وبعد المباحثات واللقاءات بين البلدين وُقِّعت بتاريخ 17 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2008 مذكرة تفاهم جديدة في مجال التعاون المتعلق بالغاز الطبيعي من خلال توسيع المذكرة الموقعة بينهما عام

2007. وبموجبها امتلكت تركيا حق تشغيل الأحواض 22، و23 و24 للغاز الطبيعي في حوض بارس الجنوبي التابع لإيران.

وانطلاقًا من ذلك فإن تركيا تشتري نصف الكمية المنتجة يوميًّا التي تقدر بـ 46 مليون متر مكعب، أما النصف الثاني فيبقى لإيران، وكان من المخطط أن يُنقَل الغاز من مدينة أسوليا الواقعة قرب حوض الغاز الطبيعي إلى تركيا عبر خطوط الأنابيب الممتدة بطول 1850 كم، ومن ثم بيع قسم منه إلى أوربا.

وخُطِّط لإنشاء خطوط الأنابيب هذه بالشراكة بين تركيا وإيران، إضافة إلى ذلك فإن تركيا سمحت باستخدام أراضيها لنقل قسم من الغاز الإيراني إلى أوربا، ووافقت على المشاركة في إنشاء خط الأنابيب المترتب على ذلك.[27]

إلا أنه لم تسنح للبلدين الفرص من أجل تحقيق هذا المشروع الذي كان سينقل بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مرحلة متقدمة جدًّا.

إنّ إمكانية تحقيق هذا المشروع بات مستحيلًا؛ نتيجة إضاعة مسؤولي البلدين الكثير من الوقت في تفصيلات الاتفاقية، بسبب تأثير انعدام الثقة الموجودة بين أنقرة وطهران على مر التاريخ، ولاسيّما مع بداية الثورات العربية خلال الأعوام الأخيرة وتشديد العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

النتيجة

إن إلقاء الأزمات السياسية بظلالها على العلاقات الاقتصادية مشكلة قد تحصل بين الدول جميعًا، إلا أنه ينبغي ألا ننسى أن الدول الفاعلة في السياسة العالمية، مدينة بذلك إلى قوتها الاقتصادية على وجه الخصوص.

أما الطريق إلى أن تصبح صاحب قوة من الناحية الاقتصادية فإنه يمر من تطوير التجارة مع الدول المهمّة وعلى رأسها دول الجوار، وبسياسة اقتصاد مفتوحة على العالم. وإنّ من الحقائق المعروفة أن الدول التي تُسمّى في وقتنا الحاضر بالقوى العظمى، تمتلك أرقامًا مرتفعة في مجال الصادرات، وبخاصة أنها تكون من أهم الشركاء التجاريين بين الدول المجاورة لها.

وعند النظر من هذه الزاوية نرى أنه في حال عدم استطاعة تركيا رفع حجم تبادلها التجاري مع إيران وبقية الدول الجوار في عام 2023 إلى أكثر من 300 مليار دولار، ورفع مجموع حجم تجارتها الخارجية إلى أكثر من 1 ترليون دولار– فإنه سيكون حينها من الصعب جدًّا لها تحقيق أهداف 2023، والأهم من بينها: "الدخول ضمن أقوى عشر اقتصادات في العالم".

ولكي تصل تركيا إلى هذه الاهداف عليها رفع حجم تبادلها التجاري مع إيران التي هي أكبر دولة من بين دول الجوار إلى 100 مليار دولار كأقل تقدير، ويتحتّم على تركيا في سبيل

الوصول إلى مستوى القوة المطلوبة، من أجل حماية وزيادة أمن ورفاهية شعبها- أن تخطو هذه الخطوات المتعلقة بتطوير اقتصادها.

ولهذا السبب عليها العمل من أجل إزالة جميع العوائق التي تقف أمام تطوير علاقاتها الاقتصادية سواء مع إيران أم مع الدول الأخرى في المنطقة. وألا تسمح بأن تحدّ المشكلات التي تعيشها مع هذه الدول في المجالات الأخرى من حجم تبادلها التجاري معها، أو من حجم استثمار الشركات التركية في هذه البلدان.

إن من المعروف أن القرارات الحاسمة التي تُتَّخَذ من أجل استمرار التعاون في المجال الاقتصادي وتطويره، في الفترات التي يسود فيها جو سياسي سلبي- تؤثر في الوقت نفسه إيجابًا في حل المشكلات المتعلقة بالمجالات السياسية أيضًا.

وعند النظر من هذه الناحية نرى أن تطوير تركيا علاقاتها الاقتصادية مع إيران سيسهم في تجاوز المشكلات السياسية بين البلدين، وفي اقترابها من الأهداف التي يريدان تحقيقها في الوصول إلى مرحلة تكونان فيها لاعبين فاعِلَين في السياسة الدولية.

لهذا فإنه من المهمّ لتركيا، ونتيجة للجو الإيجابي الذي نشأ مؤخرًا حول إيجاد حل لمشكلة إيران النووية- أن تطور تجارتها واستثماراتها المتبادلة مع هذه الدولة.

الهوامش والمراجع

1. هذا المقال عبارة عن نسخة محدثة عن مقال منشور سابقًا ضمن سلسلة تحليلات مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA) تحت عنوان "العلاقات التركية- الإيرانية في العام الـ 30 لمنظمة التعاون الاقتصادي".
2. إذا وضعنا في الحسبان امتلاك حزب الرفاه الهوية السنية التقليدية مقابل الهوية الشيعية المفرطة التي تمتلكها إيران- ندرك مدى إشكالية هذا التشبيه.
3. قرارات مجلس الأمن فيما يخص العقوبات المفروضة والمتعلقة بأزمة إيران النووية هي كالآتي: حزيران 2006، رقم. 1696؛ كانون الأول 2006، رقم. 1737؛ آذار 2007، رقم. 1747؛ آذار 2008، رقم. 1803؛ أيلول 2008، رقم. 1835؛ حزيران 2010، رقم. 1929.
4. كمال إينات، "TürkischeNahostpolitik am Anfangdes 21. Jahrhunderts"، رسالة دكتوراه، سيغن: جامعة سيغن، 2000، ص. 130-131.
5. http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/CISADA_english.pdf;"Iran Sanctions: A ConsultativeDiscussionwith U.S. StateDepartment,2011" كانون الثاني: http://www.hfw.com/__data/assets/pdf_file/0016/13066/Client-Brief-CISADA-Iran-Sanctions-A4-4pp-January-2011.pdf
6. "اقطعوا علاقاتكم ببنك ميلات، واعزلوا فروعها التي في تركيا"، صحيفة مليت، 28 نيسان 2011.
7. ضغوط من الولايات المتحدة من أجل الحظر: "أغلقوا فروع بنك ميلات"، صحيفة حرّيّت، 28 نيسان 2011.
8. كمال إينات، "سياسة تركيا تجاه إيران 2011"، سنوية الشرق الأوسط 2011، العدد7، العام7، ص. 24 – 25.
9. "فرض الحظر على البنك الإيراني"، صحيفة الصباح، 18 أيار 2011.
10. "يلدز: يجب ألا ينتظر أحد شيئًا من تركيا فيما يخص العقوبات على إيران"، صحيفة حرّيّت، 29 آذار 2011.

11. تاريخ الشهر شباط 2011,2 http://www.byegm.gov.tr/ayin-tarihi2-detay.aspx?y=2011&a=.
12. "إن البنك الأهلي سيقوم بهذا العمل، ولِمَ لا يقوم به"، حريّت، 7 شباط 2013.
13. مروة أرديل، "نحن نسدد النقود والباقي أمر متروك لإيران"، حريّت، 22 كانون الثاني 2013.
14. "كنا سنستخدم الذهب من أجل التجارة"، أقشام، 25 شباط 2013.
15. "إزالة الحظر عن شركة أونور أير"، حريّت، 29 أيلول 2013؛ "مؤسسة الطيران التركي، تطلب شراء شركة أونور أير"، راديكال، 22 شباط 2014.
16. مروة أرديل، "مباحثات النفط من جديد"، حريّت، 5 حزيران 2013.
17. "حزمة عقوبات جديدة ضد إيران في الولايات المتحدة"، يني شفق، 23 أيار 2013؛ "العقوبات الجديدة على إيران ستخلق صعوبات لتركيا"، حريّت، 1 آب 2013.
18. مليس كوبال، "بدء قضية)الغاز باهظ الثمن(مع إيران"، الجزيرة تورك، 17 فبراير/ شباط 2014.
19. "فواتير الغاز الإيراني بدأت تتضخم"، مليت، 23 ديسمبر/ كانون الأول 2014.
20. "سعر إيران في الغاز الطبيعي غير مطمئن"، وكالة الأناضول، 30 كانون الأول 2014.
21. مليس كوبال، : "بداية قضية)الغاز الغالي(مع إيران"، الجزيرة تورك، 17 شباط 2014.
22. "إيران تقبل التخفيض المشروط لسعر الغاز"، مليت، 24 شباط 2014؛ "الإصرار التركي في تخفيض الأسعار"، صحيفة خبر تورك، 10 حزيران 2014؛ "اقتراح إيران بشأن الغاز: تراجعوا عن القضية ولنخفض الأسعار"، Ntvmsnbc، 10 يونيو/ حزيران 2014؛ "إيران: سعر الغاز المباع لتركيا لن يتغير"، خبر7، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.
23. "إيران تكسب القسم الأول من قضية الغاز مع تركيا"، يوميات الطاقة، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2014.
24. "جواب شديد اللهجة من تركيا ضد إيران فيما يتعلق بالغاز"، حريّت، 17 نيسان 2015.
25. "تركيا تكسب قضية الغاز التي أقامتها ضد إيران"، صباح، 2 فبراير/ شباط 2016.
26. كمال إينات، "سياسة تركيا تجاه إيران 2007"، سنوية الشرق الأوسط 2007، كمال إينات، محيي الدين أطمان ومراد يشيل تاش)Edits(، إسطنبول: دار كرة للنشر، 2009، ص. 19-20.
27. كمال إينات، "سياسة تركيا تجاه إيران 2008"، سنوية الشرق الأوسط 2008، كمال إينات، محيي الدين أطمان وبرهان الدين دوران)Edits(، إسطنبول: دار كرة للنشر، 2009، ص. -39 40.